

كِتَابُ الصَّلَاةِ

المجلد الثالث

تأليف

الفقيه المحقق آية الله العظمى

الإمام الخميني

مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني

ثم إن المتيقن من الإجماع هو كفر النواصب والخوارج؛ أي الطوائفتين المعروفتين، وهم الذين نصبوا للأئمة عليهم السلام أو لأحدهم بعنوان التدين به؛ وأن ذلك وظيفة دينية لهم، أو خرجوا على أحدهم كذلك، كالخوارج المعروفة، والظاهر أن «الناصب» الوارد في الروايات - كموتقة ابن أبي يعفور المتقدمة - أيضاً يراد به ذلك؛ فإن النواصب كانوا طائفة معهودة في تلك الأعمار، كما يظهر من الموتقة أيضاً، حيث نهى فيها عن الاغتسال في غسالة الحمام التي يغتسل فيها الطوائف الثلاث والناصب، وليس المراد منه المعنى الاشتقاقي الصادق على كل من نصب بأي عنوان كان، بل المراد هو الطائفة المعروفة، وهم النصاب الذين كانوا يتدينون بالنصب، ولعلمهم من شعب الخوارج.

طهارة الناصب والخارج لغرض دنيوي ونحوه

وأما سائر الطوائف من النصاب بل الخوارج، فلا دليل على نجاستهم وإن كانوا أشدّ عذاباً من الكفار، فلو خرج سلطان على أمير المؤمنين عليه السلام لا بعنوان التدين، بل للمعارضة في الملك، أو غرض آخر، كعائشة والزبير وطلحة ومعاوية وأشباههم، أو نصب أحد عداوة له أو لأحد من الأئمة عليهم السلام لا بعنوان التدين، بل لعداوة قريش، أو بني هاشم، أو العرب، أو لأجل كونه قاتل ولده أو أبيه، أو غير ذلك، لا يوجب - ظاهراً - شيء منها نجاسة ظاهرية وإن كانوا أخبث من الكلاب والخنازير؛ لعدم دليل من إجماع أو أخبار عليه.

بل الدليل على خلافه؛ فإن الظاهر أن كثيراً من المسلمين بعد رسول الله ﷺ - كأصحاب الجمل وصفين وأهل الشام وكثير من أهالي الحرمين الشريفين - كانوا مبغضين لأمر المؤمنين وأهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم وتجاهروا فيه، ولم ينقل مجانبية أمير المؤمنين وأولاده المعصومين عليهم السلام وشيعته

كتاب الطهارة

الجزء: ٣

السيد الخميني

الكتاب: كتاب الطهارة

المؤلف: السيد الخميني

الجزء: ٣

الوفاة: ١٤١٠

المجموعة: فقه الشيعة من القرن الثامن

تحقيق:

الطبعة:

سنة الطبع:

المطبعة: مطبعة مهر - قم

الناشر:

ردمك:

ملاحظات: أفت / مطبعة الآداب في النجف الأشرف - ١٣٨٩ - ١٩٧٠ م

٣٢٥	حكم غير الاثني العشري من سائر فرق الشيعة
٣٢٦	كفر منكري الضروري ونجاسته
٣٣٠	ما استدل به على كفر منكر الضروري
٣٣٥	عدم نجاسة منكر الضروري
٣٣٥	نجاسة النواصب والخوارج
٣٣٧	عدم نجاسة الخارج على الإمام (ع) لغرض دنيوي ونحوه
٣٣٨	حكم الفرق المسلمة غير الحققة من حيث الطهارة والنجاسة
٣٣٩	حكم الغلاة
٣٤٠	حكم المجسمة
٣٤٠	حكم المجبرة. المفوضة
٣٤١	حكم المنافقين
٣٤٥	طهارة ولد الزنا وإسلامه
٣٤٥	ما قيل في كفر ولد الزنا
٣٤٧	ما يستدل به على نجاسة ولد الزنا
٣٤٩	حكم عرق الجنب من الحرام
٣٥٤	نجاسة عرق الإبل الجلالة
٣٥٩	(أحكام النجاسات) سراية النجاسة إلى ملاقياتها
٣٦٠	ما استدل به للقول بعدم سراية النجاسة إلى الملاقيات والجواب عنه
٣٦٩	في تنجيس المتنجس
٣٧٥	التحقيق عن الاجتماعات المدعاة في المقام
٣٨٣	وجوب إزالة النجاسة عن الثياب والبدن للصلوات
٣٨٣	الفرق بين الشرطية والمانعية
٣٨٦	المأخوذ في الصلاة مانعية النجاسة لا شرطية الطهارة
٣٨٨	الرويات التي ظاهرها شرطية الطهارة
٣٨٩	عدم الفرق في لزوم إزالة النجاسة بين أنواع النجاسات وكذا بين الصلوات الواجبة والمندوبة
٣٩٠	عدم الفرق في لزوم إزالة النجاسة بين الثوب والبدن
٣٩١	عدم الفرق في مانعية النجاسة بين ما صدق عليه الثوب أو لم يصدق
٣٩١	هل الظرفية راجعة إلى الصلاة أو إلى المصلي
٣٩٢	هل المحمول ملحق بالثوب أو لا؟
٣٩٤	ما يستدل به على عدم جواز الصلاة مع المحمول النجس
٣٩٨	جواز الصلاة في عين النجاسة
٤٠٠	عدم الفرق في المحمول بين ما تتم فيه الصلاة وغيره
٤٠٠	جواز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه مع نجاسته

التدين به، وأن ذلك وظيفة دينية لهم، أو خرجوا على أحدهم كذلك كالخوارج المعروفة، والظاهر أن الناصب الوارد في الروايات كموثقة ابن أبي يعفور المتقدمة أيضا يراد به ذلك، فإن النواصب كانوا طائفة معهودة في تلك الأعصار كما يظهر من الموثقة أيضا، حيث نهى فيما عن الاغتسال في غسالة الحمام التي يغتسل فيها الطوائف الثلاث والناصب، وليس المراد منه المعنى الاشتقاقي الصادق على كل من نصب بأي عنوان كان، بل المراد هو الطائفة المعروفة وهم النصاب الذين كانوا يتدينون بالنصب، ولعلمهم من شعب الخوارج.

وأما سائر الطوائف من النصاب بل الخوارج فلا دليل على نجاستهم وإن كانوا أشد عذابا من الكفار، فلو خرج سلطان على أمير المؤمنين عليه السلام لا بعنوان التدين بل للمعارضة في الملك أو غرض آخر كعائشة وزبير وطلحة ومعاوية وأشباههم أو نصب أحد عداوة له أو لأحد من الأئمة عليهم السلام لا بعنوان التدين بل لعداوة قريش أو بني هاشم أو العرب أو لأجل كونه قاتل ولده أو أبيه أو غير ذلك لا يوجب ظاهرا شئ منها نجاسة ظاهرية. وإن كانوا أخبث من الكلاب والخنازير لعدم دليل من إجماع أو أخبار عليه.

بل الدليل على خلافه، فإن الظاهر أن كثيرا من المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كأصحاب الجمل والصفين وأهل الشام وكثير من أهالي الحرمين الشريفين كانوا مبغضين لأمر المؤمنين وأهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم وتجاهروا فيه ولم ينقل مجانبة أمير المؤمنين وأولاده المعصومين عليهم السلام وشيعته المنتجبين عن مساورتهم ومؤاكلتهم وسائر أنواع العشرة، والقول بأن الحكم لم يكن معلوما في ذلك الزمان وإنما صار معلوما في عصر الصادقين عليهما السلام كما ترى، مع عدم

نقل مجانية الصادقين عليهما السلام وأصحابهما وشيعتهما وكذا سائر الأئمة عليهم السلام المتأخرة عنهما وشيعتهما عن مساورة شيعة بني أمية وبني العباس ولا من خلفاء الجور، والظاهر أن ذلك لعدم نجاسة مطلق المحارب والناصب، وأن الطائفتين لعنهما الله لم تنصبا للأئمة عليهم السلام لاقتضاء تدينهما ذلك، بل لطلب الجاه والرياسة، وحب الدنيا الذي هو رأس كل خطيئة، أعاذنا الله منه بفضله.

بل المنقول عن بعض خلفاء بني العباس أنه كان شيعيا، ونقل عن المأمون أنه قال: "إني أخذت التشيع من أبي" ومع ذلك كان هو وأبوه على أشد عداوة لأبي الحسن موسى بن جعفر وابنه الرضا عليهما السلام لما رأيا توجه النفوس إليهما، فخافا على ملكهما من وجودهما.

وبالجملة لا دليل على نجاسة النصاب والخوارج إلا الاجماع وبعض الأخبار، وشئ منهما لا يصلح لاثبات نجاسة مطلق الناصب والخارج، وإن قلنا بكفرهم مطلقا، بل وجوب قتلهم في بعض الأحيان. ثم إن المتحصل من جميع ما تقدم أن المحكوم بالنجاسة هو الكافر المنكر للألوهية أو التوحيد أو النبوة وخصوص النواصب والخوارج بالمعنى المذكور، وسائر الطوائف من المنتحلين إلى الاسلام أو التشيع كالزيدية والواقفة والغلاة والمجسمة والمجبرة والمفوضة وغيرهم إن اندرجوا في منكري الأصول أو في إحدى الطائفتين فلا إشكال في نجاستهم كما يقال: إن الواقفة من النصاب لسائر الأئمة من بعد الصادق عليه السلام.

وأما مع عدم الاندراج فلا دليل على نجاستهم، فإن بعض الأخبار الواردة في كفر بعضهم كقوله عليه السلام: "من شبه الله بخلقه فهو

مشارك، ومن نسب إليه ما نهى عنه فهو كافر " (١) وقوله عليه السلام:
" من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك " (٢) وقوله عليه السلام:
" والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك " (٣) وغير ذلك
فسبيله سبيل الأخبار الكثيرة المتقدمة وغيرها مما لا يحصى مما أطلق فيها
الكافر والمشارك على كثير ممن يعلم عدم كفرهم وشركهم في ظاهر الاسلام
وقد حملناها على مراتب الشرك والكفر، كما قامت الشواهد في نفس
الروايات عليه.

والانصاف أن كثرة استعمال اللفظين في غير الكفر والشرك الظاهريين
صارت بحيث لم يبق لهما ظهور يمكن الاتكال عليه لاثبات الكفر والشرك
الموجبين للنجاسة فيمن أطلقا عليه، ولا لاثبات التنزيل في جميع
الآثار، وهو واضح جدا لمن تتبع الروايات، ولا دليل آخر من إجماع
أو غيره على نجاستهم.

وأما الغلاة فإن قالوا بالهية أحد الأئمة عليهم السلام مع نفي
إله آخر أو إثباته أو قالوا بنبوته فلا إشكال في كفرهم، وأما مع
الاعتقاد بألوهيته تعالى ووحدانيته ونبوة النبي صلى الله عليه وآله فلا
يوجب شئ من عقائدهم الفاسدة كفرهم ونجاستهم حتى القول بالاتحاد
أو الحلول إن لم يرجع إلى كون الله تعالى هو هذا الموجود المحسوس
- والعياذ بالله - فإنه يرجع إلى إنكار الله تعالى.

بل يراد بهما ما عند بعض الصوفية من فناء العبد في الله واتحاده
معه نحو فناء الظل في ذيه، فإن تلك الدعاوي لا توجب الكفر وإن
كانت فاسدة، وكالاتخاذ بأن الله تعالى فوض أمر الخلق مطلقا إلى

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب حد المرتد الحديث ١ - ٥ - ٤.

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب حد المرتد الحديث ١ - ٥ - ٤.

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب حد المرتد الحديث ١ - ٥ - ٤.

أمير المؤمنين عليه السلام، فهو بتفويض الله تعالى إليه خالق ما يرى وما لا يرى، ورازق من وري، وأنه محيي ومميت إلى غير ذلك من الدعاوي الفاسدة، فإن شيئاً منها لا يوجب الكفر، وإن كان غلوا وكان الأئمة عليهم السلام يبرؤون منها و ينهون الناس عن الاعتقاد بها. ودعوى أن اثبات ما هو مختص بالله تعالى لغيره إنكار للضروري، ممنوعة إن أريد به ضروري الاسلام، فإن تلك الأمور من ضروري العقول لا الاسلام، مع أن منكر الضروري ليس بكافر كما مر. وأما المجسمة فإن التزموا بأنه تعالى جسم حادث كسائر الحوادث فلا إشكال في كفرهم لانكار ألوهيته تعالى، ولا أظن التزامهم به، ومع عدمه بأن اعتقد بجسميته تعالى بمعنى أن يعتقد أن الإله القديم الذي يعتقده كافة الموحدين جسم لنقص معرفته وعقله فلا يوجب ذلك كفراً ونجاسة.

هذا إن ذهب إلى أنه جسم حقيقة، فضلاً عما إذا قال بأنه جسم لا كالأجسام، كما نسب إلى هشام بن الحكم الثقة الجليل المتكلم، ولقد ذب أصحابنا عنه، وقالوا: إنما قال ذلك معارضة لطائفة لا اعتقاداً وبعض الأخبار وإن ينافي ذلك لكن ساحة مثل هشام مبرأ عن مثل هذا الاعتقاد السخيف، مع أن مراده غير معلوم على فرض ثبوت اعتقاده به.

وأما القول بالجبر أو التفويض فلا إشكال في عدم استلزامه الكفر بمعنى نفي الأصول إلا على وجه دقيق يغفل عنه الأعلام فضلاً عن عامة الناس، ومع عدم الالتفات إلى اللازم لا يوجب الكفر جزماً. ودعوى استلزام الجبر لنفي العقاب والثواب وذلك إبطال للنبوات لو فرضت صحتها فلم يلتزم المجبر به، ولا إشكال في أن القائل بهما